

إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014

بوشليط هاجر أميرة *

Abstract :

الملخص:

This article aims to highlight the problem of public spending in Algeria, known for its rentier economy, which had been destabilized by the fluctuations crisis in the global market's oil prices at the beginning of 2015, Prompting the government to reconsider its new economic program and by reviewing the government's spending policy in order to overcome this crisis

Algeria's policy on its economy development relies on a dominant strategic sector, allowing it to expand in spending, diversify the economy and get rid of excessive dependency on the hydrocarbon sector.

Key words: rentier economy, public spending, rationalization of expenditures, revenues, oil prices

يهدف هذا المقال إلى إبراز إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر التي تعرف باقتصادها الريعي الذي زعزعته أزمة تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية في بداية سنة 2015، مما دفع الحكومة إلى إعادة النظر في البرنامج الاقتصادي الجديد و ذلك بمراجعة سياسة إنفاقها الحكومي حتى تتمكن من تخطي هذه الأزمة.

حيث تعتمد سياسة الجزائر في تنمية اقتصادها على قطاع استراتيجي مهيمن، يسمح لها بالتوسع في الإنفاق وتنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات .

الكلمات الدالة : الاقتصاد الريعي، الإنفاق العمومي، ترشيد النفقات، الإيرادات، أسعار النفط.

* باحثة - جامعة الجزائر3.

مقدمة:

أصبح مصطلح الاقتصاد الريعي أو الدولة الريعية من المصطلحات المتداولة للتعريف بالدول النفطية التي تعتمد على الربح الطبيعي (البتروال والغاز) بنسبة معتبرة في تمويل موازنتها العامة. و الاقتصاد الجزائري، يعتبر اقتصاد الدولة الريعية الذي يزداد فيه الإنفاق الحكومي بازدياد المداحيل من قطاع المحروقات الذي يعتبر قطاعا استراتيجيا في الجزائر، متقدما ومتطورا بمختلف المقاييس، في الوقت الذي نجد فيه كل القطاعات الأخرى الواعدة لم تتمكّن من التحرّر منها خاصة بالنسبة للقطاع الخاص.

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تحقيق النمو الاقتصادي و رفع المستوى المعيشي بالإضافة إلى معالجة مشكلة البطالة، و ذلك بالقيام بعدة إصلاحات اقتصادية و المتمثلة في تبني تجربة نموية جديدة تجسدت بمشروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي و التي تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، و التي تم تجسيدها من خلال تنفيذ برامج للتنمية (برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي رصد ب 7,5 مليار دولار أمريكي، برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي قدر ب 151 مليار دولار أمريكي، و أخيرا برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي رصد ب 286 مليار دولار أمريكي) و التي امتدت خلال الفترة (2001-2014).

ولكن مع مطلع 2015 عرفت الجزائر وضعية اقتصادية حرجة و ذلك بالانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط، الذي أفقدها 50% من إيراداتها، مما دفع الحكومة إلى إعادة النظر في البرنامج الاقتصادي الجديد للفترة 2015-2019 و ذلك بمراجعة سياسة إنفاقها الحكومي حتى تتمكن من تخطي هذه الأزمة.

أولا : الاقتصاد الجزائري، اقتصاد ريعي:

يعتبر البترول مصدرا هاما للطاقة التي تحرك الصناعة العالمية من جهة، و مصدر بالغ الأهمية للموارد المالية بالنسبة للدول المنتجة و المصدرة من جهة أخرى، و باعتبار أن الجزائر من بين الدول المنتجة و المصدرة و المستهلكة أيضا، فإن البترول أخذ مكانته الهامة في كل الاستراتيجيات التنموية التي باشرتها الجزائر منذ الاستقلال.

وعلى الرغم من عزم صناع القرار في الجزائر بضرورة خلق منتجات أخرى تساهم في ضمان الموارد المالية إلى جانب المحروقات، إلا أن البترول لا يزال المصدر الأول و شبه الوحيد في تأمين الموارد المالية من العملة الصعبة، و تمويل الإيرادات العامة للدولة بنسبة لا تقل عن 55%¹.

1. ارتباط الموارد المالية بقطاع المحروقات :

احتلت صادرات المحروقات مكانة هامة في الصادرات الجزائرية منذ الاستقلال إلى مرحلة المخططات و خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وإلى يومنا، فظالما كانت صادرات المحروقات المصدر الأول للعملة الصعبة للجزائر. و التي مكنتها من تحقيق فوائض مالية مهمة على مستوى الميزان التجاري، و تمكنت من خلال ذلك على توازن و استقرار ميزان المدفوعات².

• أهمية عائدات البترول كمصدر مالي في الصادرات الجزائرية :

لتبيين أهمية صادرات البترول في صناعة الفوائض المالية على مستوى التجارة الخارجية نقدم الجدول التالي الذي يظهر اعتماد الميزان التجاري في تحقيق الفائض على صادرات المحروقات :

جدول رقم 1: مكانة عائدات تصدير المحروقات في الميزان التجاري الوحدة: مليون

دولار أمريكي

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات	32148	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62956
صادرات المحروقات	31389	53456	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60146
النسبة % من الإجمالي	97.64	98.03	97.88	79.78	97.55	97.64	97.32	97.19	97.13	96.71	95.53
الميزان التجاري	13854	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065	6264

المصدر : من اعداد الباحثة من المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء للجمارك

من خلال الجدول نلاحظ أن صادرات المحروقات سجلت تزايدا ملحوظا حيث قدرت عام 2004 ب 31389 مليون دولار أمريكي لتصل 71427 مليون دولار أمريكي عام 2011، لتعود و تنخفض عام 2012 لتقدر ب 96804 مليون دولار أمريكي و تستمر إلى غاية 2014 لتصل 60146 مليون دولار أمريكي.

كما يمكننا أن نلاحظ أن نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات بقيت متساوية و متزنة من 2004 إلى غاية 2012، أما عام 2013 نلاحظ نزول طفيف حيث بلغت النسبة 96.71% أما بالنسبة إلى عام 2014 فقط سجلنا انخفاض بنسبة 4.47% مقارنة مع 2013. و بالنظر إلى هذه النسبة التي تقارب 100% فإنه يمكن تصنيف الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد الريعي بدلا من اقتصاد منتج يتصف بأسس متينة لا يتأثر بتقلبات الأسعار في الأسواق.

• أهمية البترول كمصدر لإيرادات الموازنة العامة في ميزانية الدولة :

إن الإيرادات العامة للجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول من خلال الجباية البترولية المدرجة ضمن الجباية غير العادية في الموازنة العامة للدولة طيلة الفترة 2004-2014. وفيما يلي نقدم نسبة تغطية الجباية البترولية لإيرادات الدولة العامة المدرجة ضمن الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2004-2014 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 2 : نسبة تغطية الجباية البترولية لإيرادات الدولة العامة المدرجة ضمن الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2004-2014
الوحدة : مليون دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات العامة	1.528.000	1.629.760	1.683.294	1.831.288	2.763.000	2.786.600	3.081.500	2.992.400	3.455.650	3.820.000	4.218.180
الموارد العادية	665.800	730.760	767.294	858.288	1.047.600	1.158.100	1.245.700	1520.000	1.894.050	2.204.100	2.640.450
الجبائية البترولية	862.200	899.000	916.000	973.000	1.715.400	1.628.500	1.245.700	1.520.000	1.894.050	2.204.100	2.640.450
نسبة الجباية %	56.66	55.16	54.41	53.13	62.08	58.44	40.42	50.79	54.81	57.69	62.59

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجريدة الرسمية من 2004 إلى 2014

من تحليل الإيرادات العامة المدرجة في ميزانية الدولة للفترة 2004-2014، نلاحظ استقرار الجباية البترولية لإيرادات الدولة النهائية المطبقة على الميزانية العامة بين 53 و62% مما يظهر أهمية و مكانة البترول كمصدر تمويلي أول في تغطية احتياجات الإنفاق. وهكذا يتبين استحواذ الجباية البترولية على دورها التمويلي لإيرادات الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2004-2014.

2. إشكالية الإنفاق العمومي: شح الموارد و تذبذب أسعار النفط

إن التذبذب المستمر الحاصل على أسعار النفط يحتم دراسة أثره على القطاع الاقتصادي للدولة و على جميع مكونات هذا القطاع من ميزانية و ناتج داخلي خام و غيرها و هذا ما سنتناوله في هذا الجزء و ذلك بالتطرق إلى أثر تقلبات أسعار النفط على صادرات و واردات الجزائر.

• أثر تذبذب أسعار النفط على الصادرات للفترة 2001-2014 :

في الجدول التالي سوف نبين أثر تذبذب أسعار النفط على الصادرات من 2001 إلى 2014 :

جدول رقم 3 : أثر تذبذب أسعار النفط على الصادرات للفترة 2001-2014

السنوات	إجمالي الصادرات	الصادرات المحروقات	من الصادرات المحروقات	أسعار النفط خارج
2001	19132	18484	648	24.3
2002	18825	18091	734	25.2
2003	24612	23939	673	29
2004	32148	31389	781	38.5
2005	45036	53456	1099	54.6
2006	54613	53456	1158	65.9
2007	60163	58831	1332	71.4
2008	79298	77361	1937	99.9
2009	45194	44128	1066	62.3
2010	57053	55527	1526	80.2
2011	73489	71427	2062	112.9
2012	71866	69804	2062	111
2013	65917	63752	2165	109
2014	62956	60146	8102	100.2

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر¹

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات من المحروقات تمثل الحصة الأكبر، إلا أن الصادرات الغير نفطية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة حيث انتقلت من 648 مليون دولار سنة 2001 إلى 8102 مليون دولار سنة 2014، و هذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات و المتمثلة في البرامج التنموية (برنامج الانعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي و برنامج توطيد النمو الاقتصادي).

إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن ما كانت تتوقعه السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي تم التخطيط له من قبل، و المتمثل في تصدير 2 مليار دولار أمريكي من المنتجات غير النفطية في آفاق سنة 2000، أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمتها عرفت تزايد ملحوظ في الفترة 2001-2014، متزامنة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية و المتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار النفط خلال هذه الفترة.

كما أننا نلاحظ أن حصة الصادرات الإجمالية و التي تمثل الصادرات النفطية فيها أكثر من 96% من 18484 مليون دولار سنة 2001 إلى 60146 مليون دولار سنة 2014 و هذا التطور في حصة الصادرات مرتبط بأسعار المحروقات التي انتقلت من 24.3 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 100.2 دولار للبرميل سنة 2014.

من خلال التحليل السابق للجدول أعلاه نستنتج أن حجم الصادرات الجزائرية متعلق بشكل كلي بأسعار النفط، حي أن التغيرات في هذه الأخيرة ينعكس بشكل كلي على التغيرات التي تصيب حصة الصادرات الكلية.

• أثر تذبذب أسعار النفط على الواردات للفترة 2001-2014 :

في الجدول الموالي سوف نبين تطورات الواردات الجزائرية خلال الفترة 2001-2014:

جدول رقم 4 : تطورات الواردات الجزائرية للفترة 2001-2014

السنوات	الواردات الإجمالية	أسعار النفط
2001	9940	24.3
2002	12009	25.2
2003	13534	29
2004	18308	38.5
2005	20048	54.6
2006	21456	65.9
2007	27631	71.4
2008	39479	99.9
2009	39294	62.3
2010	40473	80.2
2011	47247	112.9
2012	47490	111
2013	54852	109
2014	58330	100.2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع حصيلة التجارة الجزائرية²

من خلال الجدول يتبين لنا أعلاه أن حصيلة الصادرات عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا، منتقلة من 9940 مليون دولار سنة 2001 إلى ما يقدر ب 583030 مليون دولار سنة 2014، و هذا الارتفاع و التطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار النفط و التي انتقلت أسعارها من 24.3 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 100.2 دولار للبرميل 2014، و إن هذا الارتفاع يعود كذلك إلى السياسة التنموية التي اعتمدها الجزائر خلال هذه الفترة و المتمثلة في البرامج التنموية التي اعتمدت فيها على زيادة حجم الواردات.

و منه يتبين لنا أن حصيلة الواردات خلال الفترة متعلقة بارتفاع أسعار النفط التي عرفت أرقاما قياسية.

ثانيا : سياسة ترشيد النفقات : خطة الحكومة لمواجهة الأزمة :

1. ترشيد الواردات: سياسة رخص الاستيراد

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن المشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني خاصة بعد أزمة النفط العالمية بسبب التراجع الكبير للأسعار و الذي جعل الكثير من البلدان المعتمدة في اقتصادها على المحروقات تبحث عن الحلول السحرية التي تمكنها من تخطي أزمة النفط . و الجزائر من بين البلدان المتضررة بشكل خاص بسبب تضاعف حجم الاستهلاك و ارتفاع قيمة فاتورة الاستيراد و التي بلغت العام الماضي حوالي 60 مليار دولار.

قد سارعت الحكومة إلى إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة وضع كهذا بسن مجموعة من الإجراءات أغلبها أخذت طابعا إدارية لإعادة تنظيم التجارة الخارجية. و لعل من أهم الإجراءات التي أعلنت عنها وزارة التجارة هي إخضاع نشاط الاستيراد لنظام الرخص بحيث يتم حاليا إعداد مشروع قانون حول رخص الاستيراد سيعرض على المجلس الشعبي الوطني للمصادقة قريبا و يهدف هذا المشروع بالدرجة الأولى إلى ضبط قائمة المواد الضرورية المسموح باستيرادها و بالكميات التي تكفي احتياجات المواطن الجزائري و في نفس الوقت يمكن كل الجهات المعنية بالقطاع بالتحكم أكثر في الواردات لوضع حد لظاهرة خروج العملة الصعبة و بمبالغ ضخمة مقابل منتجات تصنف في خانة الكماليات مثلما نبه إليه وزير التجارة بحيث كشف عن الكثير من العيوب التي تشوب قطاع الاستيراد منذ سنوات و الفوضى التي ميزته بدخول منتجات غير ضرورية لكنها تستهلك أموال معتبرة من الخزينة العمومية و كذلك قضية تضخيم فواتير الاستيراد و غيرها³.

• تعريف رخص الاستيراد

"هي رخصة أو تصريح تصدرها إلى المستورد سلطة حكومية مختصة تسمح له بموجبها بجلب كميات محددة من بضائع و سلع محددة، لا يمكن استيرادها إلا بمثل هذه الرخصة. وهي أداة حكومية لضبط و مراقبة حركة التجارة عبر الحدود الوطنية، وهي آلية للتأكد من السياسات التجارية وتنفيذها فيما يتعلق

بمنح معاملة تفضيلية وضمن استيفاء متطلبات ما قبل الموافقة وكذلك متطلبات الصحة والسلامة الإلزامية⁴.

بما أن القوانين الجديدة ستسمح بالتحكم أفضل في المصاريف فهي ستطبق فقط على المنتجات التي أصبحت تثقل كثيرا فاتورة الاستيراد ومنها المواد الاسلوكية المصنعة كلياً سواء كانت مواد غذائية أو غير غذائية والتي تمثل قيمتها ثلث الفاتورة. وبالتالي فإن تدخل الوزارة سيشمل هذا النوع من الواردات بغرض التحكم فيها إضافة إلى ذلك مواد البناء ومنها الاسمنت والسيارات كذلك.

حسب مصادر مطلعة من القطاع قائمة من المواد الممنوعة من الاستيراد ستدخل حيز التطبيق وذلك في إطار رخص الاستيراد، وتضيف مصادرنا أيضا بأن قائمة بحوالي 24 مادة غذائية مصنعة كلياً ما منعت من الاستيراد كونها تنتج محلياً ما ليست ضرورية ولا ذات استهلاك واسع ومنها التونة المصبرة والقهوة المعلبة و"الشيبس" والشوكولاتة ونشير هنا بأن وزير التجارة كان قد أكد في عدة مرات بأنه قد حان الوقت للتحكم في الواردات التي ألحقت أذى بصحة المواطن وبالاقتصاد الوطني كما أصبح من غير المعقول في الظروف الاقتصادية الراهنة الاستمرار في جلب منتجات كالمية مقابل أموال معتبرة وأعطى مثالا عن "المايونيز" و"الموتارد" اللذين يكلفان الخزينة العمومية حوالي 39 مليون دولار سنويا.

و اتساع نشاط الاستيراد أصبح يثقل الخزينة العمومية والأدهى أن الكثير من السلع تنتج محلياً، فقيمة المنتجات الغذائية المصنوعة كلياً والمستوردة بلغت حوالي 15 مليار دولار سنويا إلى جانب حوالي 5 ملايين دولار لاستيراد السيارات و 1.6 مليار دولار لأغذية الحيوانات و 600 مليون دولار قيمة الأدوات الكهربائية وأزيد من 600 مليون دولار لاستيراد مواد التجميل وغيرها

كما يذكر كذلك بأن تشكيلة الواردات أصبحت واضحة المعالم فثلثها عبارة عن مواد أولية و الثلث الآخر مواد للتجهيز أما الثلث الأخير فيمثل مواد الاستهلاك وهي المعنية أكثر بالإجراءات التنظيمية سألغة الذكر كونها تستورد بعشوائية حسبما أقرته وزارة التجارة فهذه السلع تدخل التراب الوطني دون قيد أو دراسة فأغرقت الأسواق بأنواع معينة دون حاجة غذائية إليها فساهم هذا الوضع في زيادة استهلاك المواطن لها ومنها ما تسبب في ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض المزمنة وخاصة داء السكري

و ما تجدر الإشارة إليه هو أن الحكومة لا تملك هامش مناورة كبير للتحكم بفعالية في التجارة الخارجية، حيث تملّي الاتفاقيات المبرمة بينها و بين الاتحاد الأوروبي أو المنطقة الكبرى للتعامل الحر مثلا بمجموعة من الشروط الواجب احترامها من الطرفين و أهمّها مسألة الحرية التجارية و هو ما أكدّ بشأنه عمارة بن يونس خلال لقائه الأخير بأرباب العمل و الإتحاد العام للعمال الجزائريين قائلاً حسبما جاءت به وكالة الأنباء الجزائرية "يجب أن تكون الأمور واضحة للغاية: أي أن حرية التجارة مضمونة و لكن لا يمكننا الاستمرار في السماح باستيراد المواد عشوائيا.

و فيما يخصّ الرخص الجديدة سواء المتعلقة بالمواد الاستهلاكية أو السيارات أو بمواد البناء فستمكن من تحديد حجم الواردات حسب الاحتياجات الوطنية قصد تجنّب الوقوع في الفائض الذي يتقلّل الخزينة و يضرّ الإنتاج المحلي.

2. تبني معايير الكفاءة المالية : تمثل النجاعة الاقتصادية أحد التدابير المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة أزمة تدني أسعار النفط منذ نهاية 2014 وذلك عن طريق محاربة كل أشكال التبذير، التصدي لمختلف أنواع الفساد، تبني معيار الكفاءة المالية في أتمام المشاريع أو إنجازها .

إن تطبيق قواعد الحوكمة في الاقتصاديات الكفؤة يؤدي بالضرورة إلى ترشيد النفقات، لكن في الدول الريعية كالاقتصاد الجزائري، فأن البيئة مناسبة لتفشي التبذير داخل المجتمعات، مما يتطلب سياسة صارمة لترشيد النفقات والتسيير الفعال لاحتياطي الصرف الذي تملكه هذه الاقتصاديات .

محاربة التبذير والحفاظ على العملة الصعبة من الأهداف المنتظرة في السياسة الجزائرية في هذه الفترة وذلك بترشيد الاستهلاك عن طريق توجيه سلوك المستهلك لاقتناء المنتج المحلي والتخفيض من فاتورة الواردات بالنسبة للسلع المنتجة محليا بهدف الحفاظ على العملة الصعبة، كما تشرع الجزائر في تسطير سياسة متعلقة بالتصدير لتعويض ما فقدته من إيرادات بسبب تراجع أسعار البترول في السوق الدولية وذلك عن طريق :

✓ ضمان الجودة: أشارت السيدة ربيعة حربي الأمانة العامة لوزارة الصناعة والمناجم أن الجزائر سجلت تأخرا كبيرا في مجال التقييس لأن مطابقة المنتج المحلي للمعايير الدولية لا يتعدى 10 % من 7500 معيار وهو ما أضعف المنتج الجزائري محليا ودوليا وترتب عنه خسارة تقارب حوالي 128 مليار دولار بين 1963 و 2013 بسبب عدم مطابقة المنتج المحلي لمعايير التقييس العالمية، ف ضمان الجودة للمنتج الجزائري لا يتأتى إلا بتفعيل اللجان التقنية على مستوى كل المؤسسات لتمكين من فرض جودتها بالمواصفات الدولية وفرض وجودها محليا ودوليا

✓ دعم المنتج المحلي : تستوجب عملية دعم المنتج المحلي ظروفًا اجتماعية معينة وذلك تتعلق بالقدرة الشرائية للمستهلك الجزائري حتى يتسنى له اقتناء هذا المنتج، مما دفع بالسلطات النقدية إلى عودة القروض الاستهلاكية بعد توقفها لمدة خمس سنوات وذلك وفق الاجراءات التالية :

. تعريف وتوصيف المنتج الجزائري (تحديد نسبة الاندماج)

. وضع الآليات المتعلقة بسياسة القروض

. تحديد قائمة المنتجات القابلة للدعم .

ثالثًا: نتائج واقتراحات :

نستنتج من خلال هذه المداخلة أن التخلص من الاقتصاد المش في الجزائر يتطلب تحديد سياسات اقتصادية واضحة المعالم، تضع في مركزها هدف تنويع الاقتصاد للانتقال من الاقتصاد الريعي للاقتصاد المنتج للثروة وذلك عن طريق الاقتراحات التالية :

- مكافحة الفساد؛
- تشجيع المستثمرين المحليين وتوجيههم للإنتاج بدل الاستيراد؛
- دعم سياسة ترشيد النفقات.

الهوامش والمراجع

¹ بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص 228.

² بوبكر بعداش، نفس المرجع السابق، ص 229.

³ http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_17a.pdf Le 07/08/2015 à 18h00.

⁴ <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-le-11/08/2015> à 10h22. exterieur

⁵ <http://www.eldjournhouria.dz/Article.php?Today=2015-05-13&Art=10019> le 05/08/2015 à 18h40.

⁶ نفس المرجع السابق.

⁷ <http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews> le 06/08/2015 à 20h00

⁸ نفس المرجع السابق.

⁹ <http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews>,